

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ بتعديل رؤوس أموال المؤسسات العامة ؛

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٤٩ لسنة ١٩٧٠ بإصدار الأئحة التنفيذية لقانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ؛
وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرار :

مادة ١ — تلعن ناقلات البترول المينية بالدول المرافق لهذا القرار جميع لوازمه ولحقاتها من أصول ثابتة ومتقدمة بالمؤسسة المصرية العامة للبترول فضلاً من الشركة العربية للأحاجة البحرية التابعة للمؤسسة المصرية العامة للنقل البحري .

مادة ٢ — يتم تعديل رأس مال كل من المؤسسة المصرية العامة للبترول والمؤسسة المصرية العامة للنقل البحري بقيمة الناقلات والأصول المشار إليها في المادة الأولى على أساس القيمة الدفترية الصافية لها وذلك وفقاً لحكم المادة ٢٥ من الأئحة التنفيذية لقانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام المشار إليها .

مادة ٣ — يصدر تابع رئيس الوزراء لشئون الإنتاج والتجارة القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر بالجريدة في ١٩ أربع الآمر (١٢ يونيو ١٩٧١)

أنور السادات

كشف

صرف بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٩٦٤ لسنة ١٩٧١ بيان الناقلات وسموتها

نحوه الفالة	اسم الناقلة
٣٤٨٤٠ طن	المريجان
٢٠١١٠ طن	السد العالي
٩٤٠٠ طن	٣٣ ديسمبر
٦٤٣٥ طن	الجلة

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٩٦٣ لسنة ١٩٧١

بالإعفاء من الضرائب الجمركية على رسالة الزبب القبرصي المستوردة لبطريكة الأقباط الأرثوذكس

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون المحارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والقوانين المتعلقة به ؛

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرار :

مادة ١ — تخفيض الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم رسائل الزبب القبرصي وقدرها نصف عشر طن متري المستوردة لبطريكة الأقباط الأرثوذكس والمخرج عنها مؤقتاً ٢ يناير سنة ١٩٧١

مادة ٢ — على وزير الخزانة تنفيذ هذا القرار ما صدر براسة الجمهورية في ٩ أربع الآمر (١٢ يونيو ١٩٧١)

أنور السادات

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٩٦٤ لسنة ١٩٧١

بالملاحة ناقلات بقروول بالمؤسسة المصرية العامة للبترول
وتعديل رأس مالها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء الهيئة العامة للبترول ؛
وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ؛

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسات العامة الصناعية ؛